دراسة قياسية لأهم سلع التجارة الدولية الزراعية اليمنية

دكتور / شبير عبد الله عبد الله الحرازي

أستاذ التجارة الدولية والاقتصاد الزراعي المساعد

قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة صنعاء - الجمهورية اليمنية

مقدمة :

بدأت الجمهورية اليمنية الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي مع بداية عام ١٩٩٥، لمسايرة المستجدات على الساحتين الدولية والعالمية ، خاصة الاقتصادية منها حتى تستطيع الدخول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، و لتحسين كفاءة أداء المقتصد العام، وكذا معدل أداء ونمو قطاع تجاراتها الدولية وعلى وجه الخصوص يتصل بتجارتها الزراعية ، وكل ذلك بهدف تعزيز الثقة الخارجية للمقتصد اليمني لتهيئة ظروف افضل لجذب الاستثمارات الأجنبية، والتي تعتبر اليمن في أمس الحاجة إليها. تضمنت تلك السياسات في مجال التجارة الدولية اليمنية عامة ، تحريرها من خلال إزالة مغظم أشكال الحواجز الحمائية أو التدخلات الحكومية، والتخلي التدريجي عن السياسات ذات التوجه نحو الداخل، وكذا سياسات الدعم وإحلال الواردات ، وغيرها من السياسات التي كانت تسير عليها الجمهورية اليمنية حتى قبل عام ١٩٩٥. ويجدر الإشارة أن حجم التجارة الدولية اليمنية بلغ في المتوسط حوالي ٣١٢٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، مثلث الواردات منة نحو ٧٦ % ، في حين مثلث الصادرات منه نحو ٢٤% ، في حين بلغت التجارة الزراعية من ذلك الحجم نحو ٣١%.(٩٢% واردات،٨% صادرات). كما يجدر الإشارة أن حجم العجز بالميزان التجاري خلال تلك الفترة بلغ في المتوسط حوالي ١٦٥٠ مليون دولار، ساهمت الواردات الزراعية في ذلك العجز بنحو٥٣% وهذا يعني إن الواردات الزراعية تعتبر المسئولة عن اكثر من نصف العجز الحادث في الميزان التجاري اليمنى الكلى خلال تلك الفترة.

أن ضعف معدل الأداء والنمو لقطاع التجارة الدولية اليمنية ،خاصة الزراعية منة، ما هو إلا نتيجة للسياسات المتبعة في ذلك القطاع، أو لوجود من العوامل الاقتصادية تعتبر عن ذلك . لذا فإن التعرف على اثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي. وكذا التعرف على العوامل الاقتصادية الرئيسية المؤثرة على أهم سلع التجارة الدولية اليمنية والمتغيرات الرئيسية لها، يمكن من تقدير درجة استجابة التغيرات في ذلك القطاع ، كنتيجة للتغيرات التي يمكن أحداثها في تلك العوامل . وكل ذلك في مجملة يمكن به التعرف على الوسائل والطرق التي تؤدي إلى إمكانية زيادة معدل الأداء والنمو في جانب الصادرات والتقليل

فيما يتصل بالواردات ، عن طريق التأثير على التدفقات الخارجة الناتجة من الصادرات، والتدفقات الداخلة الناتجة من الواردات.

مشكلة الدارسة :

تتركز مشكلة الدارسة في: أن هناك من الأسباب المسئولة عن ضعف معدل أداء ونمو التجارة الدولية الزراعية اليمنية ، وأنه إذا ماتم التعرف عليها والحد منها يمكن تحسين ذلك المعدل والنمو . وتتساءل الدراسة في هذا المجال: ما هي العوامل الاقتصادية الرئيسية المؤثرة على أهم سلع ذلك القطاع استيراداً وتصديراً ، التي يمكن من خلال التعرف عليها تحسين معدل أداء ونمو التجارة الدولية اليمنية ، وهل سياسات الإصلاح الاقتصادي أدت أو سوف تؤدي إلى تحسين معدل أداء ونمو ذلك القطاع.

هدف وأسلوب الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في: التعرف على العوامل الاقتصادية الرئيسية المؤثرة على أهم سلع قطاع التجارة الدولية الزراعية اليمنية استيراداً وتصديراً ، وكذا التعرف على اثر سياسات الإصلاح الاقتصادي ، وصولاً إلى أهم النتائج والتوصيات التي يمكن من خلالها رسم استراتيجية من شأنها زيادة معدل الأداء والنمو لذلك القطاع. تحقيقاً لأهداف الدراسة ، تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي والإحصائي لأهم سلع التجارة الدولية الزراعية استيراداً وتصديراً، وكذا المتغيرات الرئيسية المؤثرة على تلك السلع خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٨. كما تم استخدام الطريقة الكمية القياسية بالصورة الخطية، التي اتفقت مع ظروف وطبيعة البيانات المتاحة ، وذلك لتوفيق نماذج إحصائية قياسية للعوامل الاقتصادية الرئيسية المؤثرة على أهم سلع التجارة الدولية اليمنية استيراداً وتصديراً، وكذا معرفة اثر سياسات الإصلاح الاقتصادي، لتلك السلع.

مصادر البيانات ومحتوي الدراسة :

اعتمدت الدارسة على البيانات الإحصائية الثانوية ذات الإصدار المحلي والإقليمي والدولي ، وعلى الدراسات والبحوث المنشورة .تشتمل هذه الدراسة على ثلاثة أجزاء . تناول الجزء الأول تطور المتغيرات الرئيسية لأهم سلع التجارة الدولية اليمنية ، والمتمثلة في الواردات من القمح والدقيق ، والصادرات من الأسماك. أما الجزء الثاني فقد تناول بالتحليل الإحصائي القياسي الكمي لأهم العوامل الاقتصادية الرئيسية المؤثرة على كمية الواردات والصادرات من تلك السلع، وكذا التعرف على اثر سياسات الإصلاح الاقتصادي. أما الجزء الثالث والأخير فقد اهتم بتلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، ووضع التوصيات اللازمة حيال ذلك.

جدول رقم (١): تطور المتغيرات الرئيسية للقمح بالجمهورية اليمنية خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٨

السنوات	المساحة بالألف هكتار	الإنتاجية بالكجم للهكتار	الإنتاج بالألف طن	الواردات بالألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	عدد السكان بالألف نسمة	نصيب الفرد كجم/ سنة	نسبة الاكتفاء الذاتي	فترة تلبية الإنتاج المحلي للاحتياجات السكانية باليوم	متوسط سعر الاستيراد دولار/ طن	متوسط سعر الصرف ريال/ دولار	متوسط سعر الاستيراد دولار/طن	قيمة الواردات		متوسط سعر التجزئة لمحلي دولار/ طن
													مليون دولار	مليون ريال	
١٩٨٠	٦٨	١٠٧٠	٧٣	٥٣٧	٦١٠	٧٦٦٣	٨٠	١٢	٤٤	٢٣٨	٤,٥٦	١٠٨٥	١٢٨	٥٨٣,٧	٥٥٠
١٩٨١	٧١	١١١٠	٧٩	٦٤٧	٧٢٦	٧٨٤٦	٩٣	١١	٤٠	٢٤٧	٤,٥٦	١١٢٦	١٦٠	٧٢٩,٦	٥٥٠
١٩٨٢	٦٦	١١٢٠	٧٤	٦٢٩	٧٠٣	٨٠٣٤	٨٨	١١	٤٠	٢٦٤	٤,٢٦	١٢٠٤	١٦٦	٧٥٧,٠	٥٩٠
١٩٨٣	٦٦	٦٥٠	٤٣	٦٧١	٧١٤	٨٢٣٣	٨٧	٦	٢٢	١٩٢	٤,٥٦	٨٧٦	١٢٩	٥٨٨,٣	٥٩٠
١٩٨٤	٦٣	٧١٠	٤٥	٨٠٣	٨٤٢	٨٦٠١	٩٩	٥	١٨	١٨٨	٤,٣٦	١٠٨٠	١٠١	٥٤١,٤	٥٤٠
١٩٨٥	٦٦	١١١٠	٧٣	١٠١١	١٠٨٤	٨٩٨٥	١٢١	٧	٢٦	١٧٧	٦,٤١	١١٣٥	١٧٩	١١٤٧,٤	٤٧٠
١٩٨٦	٧١	١٣٥٠	٩٦	٩٥٧	١٠٥٣	٩٢٥٣	١١٤	٩	٣٣	١٤٨	٧,٤١	١٠٩٧	١٤٢	١٠٥٢,٢	٥٠٠
١٩٨٧	٧٤	١٥٣٠	١١٣	٩٥٣	١٠٦٦	٩٥٨٥	١١١	١١	٤٠	١٢٩	٨,٩٩	١١٣٣	١٢٠	١٠٧٨,٨	٤٦٠
١٩٨٨	٨٢	١٩٣٠	١٤٢	١١٠٠	١٢٤٢	٩٨٨٠	١٢٦	١١	٤٠	١٣٤	٩,٧٠	١٣٠٠	١٤٧	١٤٢٥,٩	٣٦٠
١٩٨٩	٩١	١٧٣٠	١٦٣	١٢٥٥	١٤١٨	١٠١٩٠	١٣٩	١١	٤٠	١٨٣	١٢,٠٢	٢٢٠٠	٢٣٠	٢٧٦٤,٦	٨٥٠
١٩٩٠	٩٨	١٥٦٠	١٥٣	١١١١	١٢٦٤	١٢٨٦٠	٩٨	١٢	٤٤	١٥٨	١٣,٩٢	٢٢٠٠	١٧٥	٢٤٣٦,٠	٧٩٠
١٩٩١	٨٧	١١٥٠	١٠٠	١٢٤٥	١٣٤٥	١٣٣٣٦	١٠١	٧	٢٦	١٣٩	٢٢,١٢	٣٠٧٥	١٧٣	٣٨٢٦,٨	٥٣٠
١٩٩٢	٩٧	١٥٧٠	١٥٢	١٨٩٥	٢٠٤٧	١٣٨٢٩	١٤٨	٧	٢٦	١٥٢	٢٨,٥٠	٤٣٣٢	٢٨٨	٨٢٠٨,٠	٤٥٠
١٩٩٣	٩٩	١٦٢٠	١٦٠	١٧٥٩	١٩١٩	١٤٣٤١	١٣٤	٨	٢٦	١٥١	٣٩٥٤	٥٩٧١	٢٦٦	١٠٥١٧,٦	٤٠٠
١٩٩٤	١٠٠	١٧١٠	١٧١	١٤١٨	١٥٨٩	١٨٤٧١	١٠٧	١١	٤٠	١٦٠	٥٥,٢٤	٨٨٣٨	٢٢٧	٢٥٣٩,٥	٣٨٠
١٩٩٥	١٠٢	١٦٨٠	١٧١	١٤٩٦	١٦٦٧	١٥٤٢١	١٠٨	١٠	٣٧	١٩٢	١٠٠,٠٠	١٩٢٠٠	٢٨٨	٢٨٨٠٠,٠	٢١٠
١٩٩٦	١٠٣	١٤٥٠	١٤٩	١٦٢٥	١٧٧٤	١٥٩٦١	١١١	٠٨	٢٩	٧٥	١٢٢,٣٠	٩٦١٥	١٢١	١٥٥٠٢	٢٨٠
١٩٩٧	١٠٤	١٢٥٠	١٢٩	١٧٩٦	١٩٢٥	١٦٥٢٠	١١٧	٠٧	٢٦	٨٠	١٢٩,٣٠	١٠٣٤٤	١٤٣	١٨٥١٤	٢٩٠
١٩٩٨	١١١	١٥٠٠	١٦٧	١٢٩٣	١٤٦٠	١٧٠٩٠	٨٥	١١	٤٠	١٤١	١٣٥,٤٠	١٩٠٤١	١٨٢	٢٤٥٧٧	٣١٠
متوسط الفترة	٨٥,٤	١٣٥٠	١١٨,٦	١١٦٨,٤	١٢٨٧	١١٧١١	١٠٩	٩	٣٣	١٦٥,٥	٤٠	٤٩٩٠	١٧٧	٧١٣٦	٤٥٠

المصدر : ١ – الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتنمية – الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب الإحصاء السنوي – أعداد متفرقة (١٩٨٢ – ١٩٩٨) – صنعاء.

٢ – الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتنمية – الجهاز المركزي للإحصاء – اليمن في أرقام (١٩٩٨) – يوليو ١٩٩٩ – صنعاء.

3- F.A.O – Trade Year book – Statistics Serier – different Volume (1982 – 1996) – Italy – Roma

أولا : المتغيرات الاقتصادية الرئيسية لأهم سلع التجارة الدولية الزراعية اليمنية :

يتناول هذا الجزء بالدراسة والتحليل المتغيرات الرئيسية لأهم سلع التجارة الدولية اليمنية ، والمتمثلة في القمح الذي يمثل أهمية نسبية كبيرة في جانب الواردات ، والأسماك التي تمثل أهمية نسبية كبيرة في جانب الصادرات ، وذلك خلال فترة ١٩٨٠ – ١٩٩٨ والتي تقسيمها إلى فترتين ، تضمنت الفترة الأولى السنوات ١٩٨١ – ١٩٩٤ ، التي تعبر ما قبل الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي ، في حين شملت الفترة الثانية السنوات ١٩٩٥ – ١٩٩٨ ، التي تمثل فترة ما بعد البدء بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي .

الفترة الأولي : قبل الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي (١٩٨٠-١٩٩٤).

١- تطور المتغيرات الرئيسية للقمح :

يمثل القمح حجر الزاوية في التجارة الدولية اليمنية في جانبها الاستيراد ، حيث بلغت قيمة الواردات منة في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٠ -١٩٩٤ ، نحو ربع قيمة الواردات الزراعية ، ونحو عشر الواردات اليمنية الكلية ، هذا بالإضافة إن القمح يعتبر المحصول الاستراتيجي في الجمهورية اليمنية وفقاً لاعتبارات . بالرغم من ذلك نجد إن الإنتاج منة مثل في المتوسط خلال تلك الفترة قرابة عشر الاحتياجات الاستهلاكية المحلية ، ويتم استيراد الباقي من الأسواق العالمية بعشرات الملاين من الدولارات ، وهذا من شأنه يجعل الجمهورية أكثر تبعية للعالم الخارجي ، وبالتالي يجعل أمنها القومي أكثر عرضة للمتغيرات الدولية والمستجدات على الساحة العالمية . يجدر الإشارة أن قيمة الواردات من القمح بلغت في المتوسط خلال تلك الفترة حوالي ١٨٢ مليون دولار .

وباستعراض الموقف الراهن للقمح في الجمهورية اليمنية للفترة ١٩٨٠ -١٩٩٤ ، من خلال أهم المتغيرات الرئيسية الخاصة به، التي تتركز في حجم الإنتاج المحلى ، كمية وقيمة الواردات ، الكمية المتاحة للاستهلاك ، مدى تلبية الإنتاج المحلى للاحتياجات الاستهلاكية والمخزون الاستراتيجي يتضح الأتي :

يوضح الجدول رقم (١) أن المساحة المزروعة بالقمح خلال الفترة ١٩٩٨ – ١٩٩٤ تميل نحو الزيادة لتصل عام ١٩٩٤ إلى ١٠٠ ألف هكتار محققة زيادة قدرها قرابة ١٥٠% بالمقارنة بالمساحة المزروعة عام ١٩٨٠ وبلغ متوسط المساحة من القمح خلال تلك الفترة حوالي ٦٨,٥ ألف هكتار . في حين تزايدت الإنتاجية الهكتارية للقمح بدرجة واضحة خلال تلك الفترة لتصل عام ١٩٩٤ إلى ١,٧ طن/هكتار ، بعد أن كانت في عام ١٩٨٠ واحد طن/هكتار ، محققة زيادة قدرها نحو ٧٠% وبلغ متوسط الإنتاجية للهكتار من القمح خلال تلك الفترة قرابة

١,٣طن/هكتار. ونتيجة لتزايد كلا من المساحة والهكتارية للقمح ، تزايد الإنتاج المحلي من القمح بدرجة واضحة حيث بلغ أقصى مستوى له في عام ١٩٩٤ حوالي ١٧١ ألف طن ، بعد أن كان في عام ١٩٨٠ حوالي ٧٣ ألف طن ، محققاً زيادة قدرها نحو ١٣٤% ، وبلغ متوسط العام من إنتاج القمح المحلي للفترة ١٩٨٠ -١٩٩٤ حوالي ١٠٩ ألف طن .

كما يبين الجدول المشار إليه تذبذب كميات الواردات من القمح ودقيقة بين الزيادة والنقصان خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٤ ، إلا انه غلب الاتجاه العام المتزايد ، بلغت الواردات من القمح والدقيق عام ١٩٨٠ حوالي ٥٣٧ ألف طن ، لتصل عام ١٩٩٤ إلى حوالي ١٤١٨ ألف طن . وبلغ متوسط كمية الواردات من القمح والدقيق خلال تلك الفترة حوالى ١٠٦٦ ألف طن .

ونتيجة لتذبذب كمية الواردات من القمح تذبذبت قيمة الواردات منة ، حيث بلغت تلك القيمة أعلى مستوى لها في عام ١٩٩٢ حوالي ٢٨٨ مليون دولار ، في حين بلغت ادني مستوى لها في عام ١٩٨٤ حوالي ١٠١ مليون دولار . وبلغ متوسط قيمة الواردات من القمح والدقيق خلال تلك الفترة حوالي ١٨٢ مليون دولار

أما فى الكمية المتاحة للاستهلاك من القمح فيلاحظ من الجدول رقم (١) أنها اتجهت نحو الزيادة بصفة عامة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٤ ، إذ ازدادت من حوالي ٦١٠ ألف طن عام ١٩٨٠ إلى ١٥٨٩ ألف طن عام ١٩٩٤ محققا زيادة قدرها ١٦٠% ، وذلك نتيجة زيادة كلا من الإنتاج المحلي والواردات من القمح . وبلغ متوسط الكمية المتاحة من القمح من الاستهلاك المحلي ١٢٠٦ ألف طن .

ونتيجة لزيادة الكمية المتاحة للاستهلاك من القمح بصفة عامة ، آخذت كمية نصيب الفرد من القمح الاتجاه المتزايد إذ ازداد نصيب الفرد من القمح من حوالي ٨٠ كجم /سنة في عام ١٩٨٠ لتصل إلى أعلى مستوي عام ١٩٩٢ حيث بلغت ١٤٨ كجم / سنة . وبلغ متوسط نصيب الفرد من القمح في السنة خلال تلك الفترة حوالي ١١٠ كجم .

٢ - مدى تلبية الإنتاج المحلى من القمح للاحتياجات الاستهلاكية والمخزون الاستراتيجي :

ويشير الجدول رقم (١) أيضا أن نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح اتسمت بالتذبذب والتباين البسيط خلال فترة ١٩٨٠ - ١٩٩٤ ، وتستمر في الانخفاض والزيادة ، لتصل عام ١٩٩٤ إلى نحو ١١% . ولتصل بالمتوسط خلال تلك الفترة إلى نحو ٩ % .

إن فترة تلبية الإنتاج المحلي من القمح للاحتياجات الاستهلاكية ، اتسمت بالاتجاه المتناقص والتذبذب المستمر ، نتيجة لما اتسمت به نسبة الاكتفاء الذاتي . بلغت أقصى قيمة لها

عام ١٩٨٠ حوالي ٤٤ يوم ،في حين كانت ادني قيمة لها حوالـــي ١٨ يـوم ١٩٨٤ . يجـدر الإشارة إن متوسط فترة تلبية الإنتاج المحلي من القمح للاحتياجات من القمح خلال تلك الفـــترة بلغ حوالي ٣٤ يوم .

أما بعد الأخذ بسياسات الأخذ الإصلاح الاقتصادي (١٩٩٥ – ١٩٩٨) فيشير الجـدول رقم (١) إلى تزايد المساحة المزروعة من القمح خلال الفترة الثانية ١٩٩٥ – ١٩٩٨ بالمقارنة بالفترة الأولي ١٩٨٠ – ١٩٩٤ ، حيث بلغ متوسط تلك المساحة في الفترة الأولي حوالي ٦٨,٥ ألف هكتار ، في حين بلغ ذلك المتوسط في الفترة الثانية حوالي ١٠٥ ألف هكتار ، محققا زيـادة قدرها ٣٦,٥ ألف هكتار والتي تمثل زيادة قدرها نحو ٥٣ % من متوسط المساحة فـي الفـترة الأولي . في حين بلغ المتوسط للفترتين معا ١٩٨٠ – ١٩٩٨ حوالي ٧٦ ألف هكتار .

وتزايدت الإنتاجية الهكتارية من القمح بدرجة واحدة في الفترة الثانية بالمقارنة بـالفترة الأولي ، حيث ارتفع متوسط إنتاج هكتار القمح من حوالي ١٣٠٠ كجم خلال الفترة الأولى إلـي ١٥٠٠ كجم في الفترة الثانية ، محققا نسبة زيادة قدرها نحو ١٥ % . في حين بلـــغ متوســط الإنتاجية للفترتين معا ١٩٨٠ – ١٩٩٨ حوالي ١٣٠٠ كجم للهكتار

ونتيجة لتزايد المساحة المزروعة والإنتاجية من القمح بعد الأخذ بسياســات الإصــلاح الاقتصادي تزايد حجم الإنتاج المحلي منة . فبعد أن كان المتوسط لحجم الإنتـــاج فـــي الفـــترة الأولى حوالي ١٠٩ ألف طن ليصل في الفترة الثانية إلي حوالي ١٥٤ ألف طن ، محققا زيـادة قدرها نحو ٤١ % . في حين بلغ متوسط حجم الإنتاج المحلي من القمح للفترتين معا ١٩٨٠ – ١٩٩٨ حوالي ١١٩ ألف طن . بالرغم من زيادة الإنتاج المحلي من القمـــح ، إلا إن نسـبة الاكتفاء الذاتي ، وكذا فترة تلبية الإنتاج المحلى للاحتياجات السكانية ، لم يحدث فيـــهما تزايـد يذكر ، بل استمرت تلك النسبة كما هي ، وذلك نتيجة للزيادة المستمرة في حجم السكان.

ونظرًا للعديد من الاعتبارات بأهمية القمح ، التي تأتي في مقدمتها أن القمح سلعة غذائية رئيسية هامة في المجتمع اليمني ، ولتعدد وكثرة الاستخدامات لهذه السلعة الاستراتيجية ، ونظرا لتزايد عدد السكان بمعدلات نمو كبيرة .الأمر الذي أدى إلي التزايد المستمر للواردات من القمح والدقيق، بالرغم من ذلك إلا إن البيانات تشير إلي انخفاض كمية القمح والدقيق خلال الســنوات القليلة من الفترة الثانية ، حيث انخفضت تلك الكميات من حوالي ١٦٢٥ ألف طن عـــام ١٩٩٦ إلي حوالي ١٢٩٣ ألف طن عام ١٩٩٨ . وهذا يعتبر مؤشـــرا إيجابيـا لسياســات الإصــلاح الاقتصادي فيما يتعلق بالقمح ، ودور تلك السياسات الحد من الـــواردات مـــن القمـــح نتيجـــة للتطورات الإيجابية التي حدثت في المساحة والإنتاجية وبالتالي الإنتاج .

يجدر الإشارة إن حجم الواردات من القمح خلال الفترة الأولى بلغ في المتوسط حوالي ١٠٧٠ طن، في حين بلغ ذلك المتوسط في الفترة الثانية ١٥٥٠ طن . وبحساب المتوسط لحجم الواردات من القمح للفترتين معا ١٩٨٠ – ١٩٩٨ بلغ حوالي ١١٧٠ طن .

وما هو جدير بالاهتمام والقول إن سياسات الإصلاح الاقتصادي المتعلقة بالواردات من القمح والدقيق ، المتصلة بالإلقاء التدريجي المقدم للواردات ، لم يبدأ تنفيذه إلا في السنة الأخيرة ومع بداية عام ١٩٩٩ ، ويبدو ذلك واضحا للآثار الإيجابية التي بدأت تتحقق حيال ذلك بإنخفاض كمية الواردات عام ١٩٩٨ . كما إن هناك من الآثار الإيجابية متوقع حدوثها خلال السنوات القادمة ، نتيجة لارتفاع أسعار الواردات من القمح ، وذلك سيؤدي إلى تشجيع المنتجين المحلين بالتوسع في الإنتاج ، حتى يمكنهم الاستفادة من الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للقمح ، كما سيؤدى إلغاء الدعم إلى اتجاه المنتجين المحليين لاستخدام التقنيات الحديثة التي تؤدى إلى زيادة الإنتاج ، وتثنية التكاليف الإنتاجية .

٢ – تطور المتغيرات الرئيسية للأسماك :

تمثل الصادرات السمكية الدعامة الرئيسية الأولي في الصادرات اليمنية بصفة عامة –إذا تم استبعاد الصادرات النفطية _ وعلى وجه الخصوص الصادرات الزراعية ، من الأهمية بمكان القول إن الصادرات السمكية تبني عليها الآمال الكبيرة في السنوات القادمة ، بما تتمتع به الجمهورية اليمنية من ممكنات توسعية إنتاجية تمكنها من زيادة صادراتها بالقدر الذي يسد العجز في ميزانها التجاري ، وتحقيق فائض .

واحتلت الصادرات السمكية مركز الصدارة في الصادرات الزراعية ١٩٨٠ – ١٩٩٤ ، حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات منها قرابة ٢٠ % من الصادرات الزراعية ونحو ٢ % الصادرات الكلية وبلغ متوسط كمية الصادرات منها خلال تلك الفترة حوالي ٤ ألف طن .

وباستعراض الموقف الراهن للأسماك في الجمهورية اليمنية للفترة ١٩٨٠ –١٩٩٤ ، من خلال أهم المتغيرات الرئيسية الخاصة بها، التي تتركز في حجم الإنتاج المحلى ، كمية وقيمة الصادرات ، الكمية المتاحة للاستهلاك ، مدى تلبية الإنتاج المحلى للاحتياجات الاستهلاكية يتضح الأتي :

يبين الجدول رقم (٢) إن كمية الإنتاج المحلي من الأسماك لم تأخذ اتجاه أو نمطا واحدا ، وإنما تناقصت وتزايدت كميته من عام لأخر ، ففي الوقت التي بلغت عام ١٩٨٠ حوالي ٩٩ ألف طن ، انخفضت لتصل إلي ٨٢ ألف طن عام ١٩٩٤ محققة انخفاض قدرة ١٧ % . وبلغ متوسط الإنتاج المحلي من الأسماك خلال تلك الفترة حوالي ٩٤ ألف طن.

جدول رقم (٢) : تطور المتغيرات الرئيسية للأسماك بالجمهورية اليمنية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٨.

السنوات	كمية الإنتاج بالألف طن	كمية الصادرات بالألف طن	كمية المتاح للإستهلاك بالألف طن	عدد السكان بالألف نسمة	نصيب الفرد كجم/سنة	متوسط سعر التصدير دولار/طن	متوسط سعر الصرف ريال/دولار	متوسط سعر التصدير ألف ريال للطن	قيمة الصادرات		سعر التجزئة المحلي دولار/ طن
									مليون دولار	مليون ريال	
١٩٨٠	٩٩	٦,٣	٩٢,٧	٧٦٧٣	١٢	٣٠٠٠	٤,٥٦	١٣.٧	١٨,٩	٨٦,٢	٤٣٨٦
١٩٨١	٩٧	٢,٠	٩٥,٠	٧٨٤٦	١٢	٢٩٥٠	٤,٥٦	١٣,٥	٥,٩	٢٦,٩	٥٤٨٢
١٩٨٢	٨٧	٣,٩	٨٣,١	٨٠٣٤	١٠	١٧٩٥	٤,٥٦	٨,٢	٧,٠	٣١,٩	٥٩٢١
١٩٨٣	٩١	٢,٥	٨٨,٥	٨٢٣٣	١١	٢٤٤٠	٤,٥٦	١١,١	٦,١	٢٧,٨	٦٥٧٩
١٩٨٤	٩٤	٢,٦	٩١,٤	٨٦٠١	١١	٢٨٠٨	٥,٣٦	١٥,١	٧,٣	٣٩,١	٦١٥٧
١٩٨٥	١٠٦	٤,٣	١٠١,٧	٨٩٨٥	١١	٢٧٦٧	٦,٤١	١٧,٧	١١,٩	٧٦,٣	٥٤٦٠
١٩٨٦	١١٣	٥.٥	١٠٧,٥	٩٢٥٣	١٢	٢٧٠٩	٧,٤١	٢٠,١	١٤,٩	١١٠,٤	٤٧٢٣
١٩٨٧	١١٢	٥,٨	١٠٦,٢	٩٥٨٥	١١	٢٤١٤	٨,٩٩	٢١,٧	١٤,٠	١٢٥,٩	٤٣٣٨
١٩٨٨	١٠٣	٢,٩	١٠٠,١	٩٨٨٠	١٠	٤٠٠٠	٩,٧٠	٣٨,٨	١١,٦	١١٢,٥	٤١٢٤
١٩٨٩	١٠٦	٤,٧	١٠١,٣	١٠١٩٠	١٠	٢٩٥٧	١٢,٠٢	٣٥.٥	١٣,٩	١٦٧,١	٤٣٢٦
١٩٩٠	٧٨	٣,١	٧٤,٩	١٢٨٦٠	٦	٣٤٨٤	١٣,٩٢	٤٨,٥	١٠,٨	١٥٠,٣	٣٧٣٦
١٩٩١	٨٣	٣,٤	٧٩,٦	١٣٣٣٦	٦	٤٠٠٠	٢٢,١٢	٨٨,٥	١٣,٦	٣٠٠,٨	٢٤٨٦
١٩٩٢	٧٨	٣.٣	٧٤,٧	١٣٨٢٩	٥	٤٠٦١	٢٨,٥٠	١١٥,٧	١٣,٤	٣٨١,٩	٣٠٥٣
١٩٩٣	٨٢	٢,٨	٧٩,٢	١٤٣٤١	٦	١٢٨٦	٣٩,٥٤	٥٠,٨	٣,٦	١٤١٢,٣	٢٦٥٦
١٩٩٤	٨٢	٢,١	٧٩,٩	١٨٤٧١	٥	١٢٨٦	٥٥,٢٤	٧١,٠	٢,٠	١١٠,٥	٢٦٥٦
١٩٩٥	٨٦	٦,٢	٧٩,٨	١٥٤٢١	٥	١٠٨١	١٠٠,٠٠	١٠٨,١	٦,٧	٦٧٠,٠	٢٢٠٠
١٩٩٦	١٠٤	٢٥,٢	٧٨,٨	١٥٩٦١	٥	٤٣٣	١٢٨,٢٠	٥٥,٥	١٠,٩	١٣٩٧,٤	٩٧٠
١٩٩٧	١١٦	٢٨,٨	٨٧,٢	١٦٥٢٠	٥	١٣٠٢	١٢٩,٣٠	١٦٨,٤	٣٧.٥	٤٨٤٨,٧	١٠٧٣
١٩٩٨	١٢٦	٢٢,٢	١٠٣,٨	١٧٠٩٠	٦	٧٩٧	١٣٥,٤٠	١٠٧,٩	١٧,٧	٢٣١٥,٣	١٠٣٠
متوسط الفترة ٨٠-٩٨	٩٧	٧,٢	٨٩,٢	١١٧١١	٨	٢٣٣٧	٤٠	٥٣,١	١٢	٥٨٥	٣٧٥٦

المصدر: ١-الجمهورية اليمنية- وزارة التخطيط والتنمية- الجهاز المركزي للإحصاء- كتاب الإحصاء السنوي- أعداد متفرقة (١٩٨١ - ١٩٩٨) - صنعاء.

٢- الجمهورية اليمنية- وزارة الزراعة والري- الإدارة العامة للإحصاء الزراعي- كتاب الإحصاء الزراعي السنوي- أعداد متفرقة(١٩٨١ - ١٩٩٨) صنعاء.

٣- جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتنمية الزراعية- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية- أعداد متفرقة (١٩٨٢ - ١٩٩٨) - الخرطوم.

4- F.A.O – Trade Year book- Statistics Series - different Volume (1982 - 1996)- Italy- Roma

وبدراسة تطور كمية الصادرات من الأسماك في الجمهورية اليمنية خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٤، يتبين من نفس الجدول إن كمية الصادرات من الأسماك لم تأخذ أيضا اتجاه أو نمطا واحدا ، إلا أنها غلب عليها الاتجاه العام المتناقص ، ففي الوقت التي بلغت عام ١٩٨٠ حدها الأقصى حوالي ٦,٣ ألف طن ، واصلت انخفاضها لتصل إلي ٢,١ ألف طن عام ١٩٩٤ محققة انخفاض قدرة ٢٠٠ % ، وبلغ متوسط كمية الصادرات من الأسماك خلال تلك الفترة حوالي ٣,٧ ألف طن.

وتتأثر الكمية المتاحة للاستهلاك من السلعة بحجم الإنتاج المحلي لها ، وكذا كمية الصادرات أو الواردات لتلك السلعة إن وجدت .بدراسة تطور الكمية المتاحة للاستهلاك من الأسماك في الجمهورية اليمنية خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٤ ، ومن الجدول رقم (٢) يتبين أن الكمية المتاحة للاستهلاك للأسماك غلب عليها الاتجاه العام المتناقص حيث بلغت عام ١٩٨٠ حوالي ٩٢,٧ ألف طن لتصل عام ١٩٩٤ إلي حوالي ٧٩,٧ ألف طن ، ومتوسط عام خلال تلك الفترة ٩٠,٤ ألف طن .ويبين الجدول رقم (٢) أن المتوسط السنوي للاستهلاك الفرد من الأسماك اخذ أيضا اتجاه عام متقلب ، غلبه الاتجاه المتناقص . حيث بلغ المتوسط في عام ١٩٨٠ حوالي ١٢ كجم ، ليصل ١٩٩٤ إلي ٥ كجم ، في حين بلغ المتوسط خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٥ حوالي ٩ كجم .

وفى خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٨) تزايد الإنتاج المحلي من الأسماك خلال فترة الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي بدرجة واضحة، نتيجة لتنفيذ السياسات و البرامج والإجراءات، المتصلة بالقطاع السمكي من حيث إعادة تنظيم وزارة الثروة السمكية وفقا للقرار رقم (١٤٧) الذي تم إصداره عام ١٩٩٥، الذي كان له الأثر الواضح في تحديد الاتجاهات الهامة، لتنشيط القطاع السمكي، وذلك من خلال تفعيل مستوى تنفيذ مشروع تطوير الأسماك الرابع، وإتاحة الفرصة لدخول الاستثمار والمستثمرين في القطاع السمكي، والعمل على تشجيع الاتجاه نحو إنشاء شركات الصيد، هذا بالإضافة إلى توسيع رقعة التصدير وكذا تحسين الكفاءة التسويقية الأمر الذي أدى إلى أرتفاع الإنتاج من حوالي ٩٩ الف طن عام ١٩٨٠ ليصل إلى حوالي ١٢٦ الف طن في عام ١٩٩٨، محققا زيادة قدرها نحو ٢٧,٣%.

ونتيجة لتزايد الإنتاج المحلي من الأسماك، تزايدت كمية الصادرات اليمنية من الأسماك بدرجة كبيرة، فبعد إن كان متوسط تلك الصادرات حوالي ٤,٨ الف طن خلال الفترة الأولى، ارتفع ليصبح في المتوسط حوالي ٢٠,٦ الف طن خلال الفترة الثانية بعد الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي، محققا ذلك زيادة قدرها نحو ٤١٩ %.

ونتيجة لتزايد حجم الإنتاج المحلي من الأسماك، وكذا كمية الصادرات منه لم تزد الكمية المتاحة للاستهلاك، لإن نسبة الزيادة الحادثة في كمية الصادرات فاقت الزيادة الحادثة في حجم الإنتاج، وذلك خلال الفترة الثانية، فبعد إن كان متوسط الكمية المتاحة خلال الفترة الأولى حوالي ٩٠,٤ الف طن، أنخفض ذلك المتوسط من تلك الكمية ليصبح ٨٧,٤ الف طن خلال الفترة الثانية، بنسبة انخفاض قدرها نحو ٣%. وذلك ما أدى إلى تناقص متوسط نصيب الفرد في السنة بدرجة كبيرة، فبعد إن كان ذلك المتوسط خلال الفترة الأولى حوالي ٩ كجم/ سنة، أنخفض ذلك المتوسط ليصبح خلال الفترة الثانية حوالي ٥ كجم/ سنة.

ثانيا : العوامل الاقتصادية الرئيسية المؤثرة على أهم سلع التجارة الدولية الزراعية اليمنية

إن حصر أهم العوامل الاقتصاية المؤثرة على التجارة الدولية اليمنية استيرادا وتصديرا من الأهمية بمكان، بحيث يمكن ذلك تقدير درجة استجابة التغيرات في التجارة الدولية, كنتيجة للتغيرات التي يمكن أحداثها في تلك المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها، وهو الأمر الذي يمكن التعرف على الوسائل والطرق التي تؤدي إلى زيادة الصادرات، والعمل على خفض الواردات وبالتالي تقليل الاعتماد على العالم الخارجي. ينعكس أثر ذلك في تقليل العجز بالميزان التجاري اليمني، ومن ثم زيادة الدخل القومي في السنوات القادمة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة.

وقد تم إخضاع أهم العوامل الاقتصادية للتحليل الإحصائي القياسي الكمي في الصورة الخطية لكل من الاتجاهات العامة والعلاقات الانحدارية البسيطة والمتعددة، وذلك بعد معالجة مشاكل الاقتصاد القياسي، حيث تبين أن الصورة الخطية تعتبر الأكثر مناسبة لظروف وطبيعة البيانات بالمقارنة بالصور الإحصائية الأخرى التي تم تجريبها، تبين عدم مناسبتها لطبيعة البيانات الإحصائية موضع الاعتبار. كما تم استخدام التحليل الإحصائي الكمي لكل سلعة على حده ذات الأهمية النسبية الكبيرة في التجارة الدولية اليمنية تصديرا واستيرادا.

ومن الأهمية بمكان القول أنه جرى التمييز وفقا للعديد من المعايير الإحصائية بين العوامل الاقتصادية الأكثر أهمية، بما يتماشى مع المنطق الاقتصادي والإحصائي، في التأثير على كمية الصادرات اليمنية من الأسماك، وكذا كمية الواردات اليمنية من القمح والدقيق خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٨. تم اختيار أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي للفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٨، من تكوين متغير انتقالي صوري وهمي (Dummy Variable) بهدف التعرف على أثر

تلك السياسات على أهم سلع التجارة الدولية اليمنية، وذلك بأن أخذت سنوات الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٤ القيمة (صفر) ، في حين أخذت سنوات الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٨ القيمة (واحد).

١ – أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الصادرات اليمنية من الأسماك

وباستعراض النتائج الواردة بالنموذج رقم (٢) بالجدول رقم (٣)، يمكن القول إن أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على كمية الصادرات اليمنية من الأسماك، قبل الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٥ هى كمية الإنتاج المحلي من الأسماك ، والمتوسط السنوي للسعر المحلي للتجزئة .

للتعرف على أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على كمية الصادرات اليمنية (EX) خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٨، وكذا التعرف على أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٥– ١٩٩٨. حسبت العديد من النماذج الانحدارية البسيطة والمتعددة بالصورة الخطية التي تعتبر الأكثر ملائمة لطبيعة البيانات، وذلك في محاولة للوصول لأهم النماذج الإحصائية التي تتضمن أهم العوامل الاقتصادية الأكثر تأثيرا على الصادرات اليمنية من الأسماك، وفقا للمنطق الاقتصادي والإحصائي. يوضح النموذج رقم (٤) بالجدول رقم (٣)، أن التقديرات المتحصل عليها تتفق مع المنطق الاقتصادي والإحصائي والمتوقع كما تتفق في الإشارة مع التوقعات البحثية للمتغيرات المستقلة المكونة للنموذج، الذي يعتبر معنوي إحصائي عند كافة المستويات الإحصائية المألوفة.

ويؤكد النموذج رقم (٤) بالجدول رقم (٣) ثبوت معنوية المتغيرين المستقلين الخاص بالمتوسط السنوي لسعر الصرف ($)، وعدد السكان (A)، في حين لم تثبت معنوية المتغير المستقل الأخر والمتمثل في كمية الإنتاج المحلي من الأسماك (Q) . بلغت قيمة معامل التحديد (R2) للنموذج حوالي ٠,٩٣، الأمر الذي يستدل منه أن نحو ٩٣% من التقلبات في كمية الصادرات اليمنية من الأسماك ترجع إلى المتغيرات المستقلة الثلاثة المكونة للنموذج والسابق الإشارة إليها مجتمعة. يشير النموذج إلى العلاقة الطردية بين كمية الصادرات من الأسماك (EX) ومتوسط سعر الصرف للعملة الوطنية اليمنية أمام العملات الاجنبية ($) ، وكذا حجم الإنتاج المحلي من الأسماك (EX) في حين كانت العلاقة عكسية مع عدد السكان (A).

وبحساب مرونات الصادرات اليمنية من الأسماك (EX) مع قيمة المتوسط السنوي لسعر الصرف للدولار مقابل الريال اليمني ($) وإجمالي عدد السكان (A) ، وكمية الإنتاج المحلي من الأسماك (Q) ، كانت ١,٤، –١,٣،١٦ على التوالي . وهذا يفسر قوة استجابة التغيرات في الصادرات اليمنية من الأسماك إلى المتغيرات المفسرة المكونة للنموذج.

وبدراسة أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على كميات الصادرات اليمنية من الأسماك خلال الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٨، التي عبر عنها بمغير انتقالي صورة وهمي (D). ومن النموذج

رقم (٥) بالجدول رقم (٣)، يتضح أن تلك السياسات كان لها الأثر الإيجابي والمعنوي إحصائيا في زيادة كمية الصادرات اليمنية من الأسماك، لأنها عملت على تشجيع الإنتاج المحلي والصادرات منه.

ويمكن القول أن العمل على خفض معدل النمو السكاني، وزيادة الإنتاج الحلي من الأسماك، واستقرار سعر الصرف، وهذا من شأنه سيؤدي إلى زيادة كمية الصادرات اليمنية والأسماك خلال السنوات القادمة. وأمرا بهذا من شأنه أيضا سيؤدي إلى تقليل العجز في الميزان التجاري اليمني وعلى الأخص الزراعي منه.

مما سبق يمكن القول إن أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على كمية الصادرات اليمنية من الأسماك خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٨، يمكن حصرها أساسا في المتوسط السنوي لسعر الصرف وكمية الإنتاج المحلي، فهما العاملان المفسران والحاسمة في زيادة الصادرات اليمنية من الأسماك، في حين يعتبر متغير عدد السكان العامل الحاسم في انخفاض تلك الصادرات.

٢ – أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الواردات اليمنية من القمح والدقيق :

باستعراض النتائج، الواردة بالنموذج رقم (٤) بالجدول رقم (٣)، يمكن القول إن أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على كمية الواردات اليمنية من القمح والدقيق، قبل الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٤. يمكن حصرها في : إجمالي كمية الإنتاج المحلي من الحبوب ، ومعدل سقوط الأمطار، فهما العاملان المفسرة والحاسمة في انخفاض كمية الواردات اليمنية من القمح والدقيق، في حين يعتبر إجمالي عدد السكان العامل الحاسم في ارتفاع كمية تلك الواردات.

وللتعرف على أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على كمية الواردات اليمنية من القمح والدقيق (IM) خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٨، وكذا التعرف على أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٨. يوضح النموذج رقم (٨) بالجدول رقم (٣)، إن التقديرات المتحصل عليها تتفق مع المنطق الاقتصادي والإحصائي والمتوقع ، كما تتفق مع الإشارة مع التوقعات البحثية لكل المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج، الذي يعتبر معنوي إحصائي عند كافة المستويات الإحصائية المألوفة.

وتشير النتائج المتحصل عليها في النموذج رقم (٨) بالجدول رقم (٣) ثبوت معنوية للمتغيرات المستقلة المكونة للنموذج والمتمثلة في إجمالي عدد السكان (A) والمتوسط السنوي لسعر الاستيراد من القمح والدقيق (U) بلغت قيمة معامل التحديد (R2) حوالي ٠,٧٢، الأمر الذي يستدل منه إن نحو ٧٢% من التقلبات في كمية الواردات اليمنية من القمح والدقيق، ترجع إلى المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج، كما تشير النتائج إلى العلاقة الطردية بين كمية الواردات من القمح والدقيق (IM) وعدد السكان (A) في حين كانت العلاقة عكسية مع المتوسط السنوي لسعر الاستيراد من القمح والدقيق (U).

جدول رقم (٣) : نتائج التقدير الإحصائي لنماذج الانحدار البسيط والمتعدد لأهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على أهم سلع التجارة الدولية اليمنية خلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٩٨).

م	النموذج الإحصائى	R(%)	R^2(%)
	أولا: كمية الصادرات من الإسماك (بالألف طن) (EX)		
١	المتوسط السنوي لسعر الصرف (ريال/ دولار) ($)		
	EX=1.3+0.٠٠19S t-1 (1.3) (9.9)	٩٣	٨٦
٢	كمية الإنتاج المحلي من الإسماك (بالألف طن)(Q)		
	EX= -9.3 - 0.14 A t-1 (- 1.6) (- 2.9)	٥٨	٣٤
٣	عدد السكان (بالألف نسمة) (A)		
	EX= - 9.1 + 0.17 Q t-1 (- 0.6) (1.1)		
٤	EX= 12.8 + 0.26 S t-1 – 0.01 A t-1 + 0.10 Q t-1 (1.5) (8.6) (- 2.9) (0.4)	٩٦	٩٣
٥	EX= 15.0 + 0.22 S t-1 – 0.02 A t-1 + 0.02 Q t-1 + 5.0 D (1.7) (5.6) (- 3.2) (0.4) (1.9)	٩٧	٩٤
	ثانيا: كمية الواردات اليمنية من القمح والدقيق (بالألف طن) (IM)		
٦	عدد السكان (بالألف نسمة) (A) IM= 112+ 0.10 A t-1 (0.6) (5.7)	٨٢	٦٨
٧	المتوسط السنوي لسعر الإستيراد من القمح والدقيق (دولار/ طن) (U) IM= 2099 – 5.36 U t-1 (8.3) (- 3.7)	٦٨	٤٦
٨	IM = 707 + 0.07 A t-1 - 2.2 U t-1 (1.7) (3.7) (- 1. 9)	٨٥	٧٢
٩	IM = 300 + 0.11 A t-1 - 1.9 U t-1 - 327.5 D (0.7) (4.2) (- 1.6) (- 1.9)	٨٨	٧٨

حيث:

D = متغير صوري انتقالي يعبر عن أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي أخذ القيمة (صفر) للسنوات ١٩٨٠– ١٩٩٤، والقيمة (واحد) للسنوات ١٩٩٥ – ١٩٩٨.

(الأرقام بين الأقواس عبارة عن قيمة (t) المحسوبة).

المصدر : جمعت وحسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (١) ، (٢) بالدراسة.

وبحساب مرونات الواردات اليمنية للقمح والدقيق، كانت مع المتوسط السنوي لسعر الاستيراد من القمح والدقيق (U) = -٠,٠٣، ومع إجمالي عدد السكان (A) ٠,٧، وهذا ما يفسر قوة استجابة التغيرات في الواردات اليمنية من القمح والدقيق إلى المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج.

وبدراسة أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على قيمة الواردات اليمنية من القمح والدقيق خلال الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٨، التي عبر عنها بمتغير انتقالي صوري وهمي (D). ومن النموذج رقم (٩) بالجدول رقم (٣) يتضح إن تلك السياسات كان لها الأثر الإيجابي والمعنوي احصائيا في انخفاض كمية الواردات اليمنية من القمح والدقيق، لأنها كان لها الأثر في زيادة الإنتاج المحلي من الحبوب خلال فترة تطبيقها.

مما سبق يمكن القول إن أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على كمية الواردات اليمنية من القمح والدقيق خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٨ يمكن حصرها أساسا في متغير إجمالي عدد السكان الذي يعتبر المتغير الحاسم والمفسر والمؤثر في زيادة كمية الواردات اليمنية من القمح والدقيق، في حين يعتبر متغير المتوسط السنوي لسعر الاستيراد المتغير الحاسم والمفسر والمؤثر في انخفاض كمية الواردات اليمنية من القمح والدقيق. لذا يمكن القول إن العمل على خفض معدل النمو السكاني ، وزيادة الإنتاج المحلي، من شأنه سيؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من القمح والدقيق، وبالتالي تقليل العجز بالميزان التجاري اليمني، وعلى الأخص الزراعي م ٢-١-١ الإنتاج المحلي من القمح

نتائج وتوصيات الدراسة :

تزايدت كمية الإنتاج المحلي من الأسماك ، فبعد أن كان متوسط حجم الإنتاج خلال الفترة الأولي حوالي ٩٤ ألف طن ليصل ذلك المتوسط خلال الفترة الثانية إلي حوالي ١٠٨ ألف طن ، محققا زيادة قدرها قرابة ١٥ % . في حين بلغ متوسط حجم الإنتاج خلال الفترتين معا ١٩٨٠ –١٩٩٨ حوالي ٩٥ ألف طن .

نتيجة لزيادة حجم الإنتاج المحلي من الأسماك تزايدت كمية الصادرات منها بدرجة كبيرة ، بالمقارنة بالزيادة الحادثة في كمية الإنتاج من الأسماك ، فبعد أن كان متوسط تلك الصادرات خلال الفترة الأولى حوالي ٣.٧ ألف طن ، ليصل في المتوسط خلال الفترة الثانية إلى حوالي ٢٠,٦ ألف طن ، محققه زيادة نحو ٤٥٧ %. في حين بلغ متوسط كمية الصادرات من الأسماك خلال الفترتين معا ١٩٨٠ – ١٩٩٨ حوالي ٧,٣ ألف طن .

نتيجة لزيادة كمية الصادرات من الأسماك تزايدت قيمة الصادرات منها بدرجة كبيرة ايضا ، فبعد أن كان متوسط قيمة تلك الصادرات خلال الفترة الأولي حوالي ١٠,٣ مليون دولار ، ليصل في المتوسط خلال الفترة الثانية إلى حوالي ١٨,٢ مليون دولار محققا زيادة

نحو ٧٧ %. في حين بلغ متوسط قيمة الصادرات من الأسماك خلال الفترتين معا ١٩٨٠ – ١٩٩٨ حوالي ١٢ مليون دولار .

تزايدت المساحة المزروعة من القمح ، فبعد أن كان متوسط المساحة خلال الفترة الأولى حوالي ٦٨.٥ ألف هكتار ليصل ذلك المتوسط إلي حوالي ١٠٥ ألف هكتار ، محققا زيادة قدرها نحو ٥٣ % . في حين بلغ متوسط المساحة المزروعة من القمح خلال الفترتين معا ١٩٨٠ –١٩٩٨ حوالي ٧٦ ألف هكتار .

تزايدت الإنتاجية للهكتار من القمح ، فبعد أن كان متوسط الإنتاجية خلال الفترة الأولي حوالي ١,٣ طن/هكتار ليصل ذلك المتوسط إلي حوالي ١,٥ طن/هكتار ، محققا زيادة قدرها نحو ١٥% . في حين بلغ متوسط الإنتاجية من القمح خلال الفترتين معا ١٩٨٠ –١٩٩٨ حوالي ١,٥ طن/هكتار .

نتيجة لزيادة المساحة والإنتاجية ، تزايد حجم الإنتاج المحلي من القمح بدرجة واضحة ، فبعد أن كان متوسط حجم الإنتاج خلال الفترة الأولي حوالي ١٠٩ ألف طن ، ليصل في المتوسط خلال الفترة الثانية إلى حوالي ١٥٤ ألف طن محققا زيادة نحو ٤١ %. في حين بلغ متوسط حجم الإنتاج المحلي من القمح خلال الفترتين معا ١٩٨٠ – ١٩٩٨ حوالي ١١٩ ألف طن .

إن أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على كمية الصادرات من الأسماك تتركز في: حجم الإنتاج المحلي من الأسماك والمتوسط السنوي لسعر الصرف ، فهما العاملان المفسره والحاسمة في زيادة لك الصادرات ، في حين يعتبر متغير عدد السكان العامل الحاسم في انخفاض كمية الصادرات من الأسماك. وبدراسة اثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على كمية الصادرات من الأسماك ، اتضح أن تلك السياسات كان لها الأثر الإيجابي في زيادة الصادرات من الأسماك .

أن أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على كمية الواردات من القمح والدقيق تتركز في : حجم السكان الذي يعتبر العامل المفسر والحاسم من زيادة الواردات ، في حين يعتبر متغير المتوسط السنوي لسعر الاستيراد المتغير المفسر والحاسم في انخفاض تلك الوردات . وبدراسة اثر سياسات الإصلاح الاقتصادية على الواردات من القمح والدقيق ، اتضح أن تلك السياسات كان لها الأثر في الإيجابي من انخفاض الواردات من القمح والدقيق .

وتوصى الدراسة بما يلى :

١ – تحليل أوضاع القطاعات الإنتاجية من حيث الطاقات المتاحة ، والكفاءات الإنتاجية ، ومستويات الجودة والأسعار . مع الأخذ بالاعتبار العوامل غير السعرية ، والتطور التكنولوجي ، وكذا تطوير سياسة التجارة المحلية والخارجية .

٢ – جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية وتوجيهها للقطاع الزراعي ، بهدف التوسع في الإنتاج السلعي المخصص للتصدير ، وكذا التوسع في تخصيص المساحات الزراعية ذات الأهمية النسبية من الصادرات الزراعية ، خاصة المحاصيل الاقتصادية.

٣ – ضرورة توافر جهاز تسويقي كفء ، والقيام بإعداد الدراسات والبحوث التسويقية لكافة المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية المرتبطة بالإنتاج والتسويق والتصدير .

وفيما يتصل بتنمية الصادرات الزراعية يوصى :

- بإعفاء الأنشطة التصديرية من كافة أنواع الضرائب والرسوم ، وكذا إعفاء المصدرين من تكاليف الحصول على القروض والتسهيلات أو الضمانات ، وفوائد تمويل المشروعات التصديرية ، هذا بالإضافة إلى مساهمة الدولة في التكاليف التي تتكبدها شركات التصدير نظير مشاركتها في المعارض الدولية..
- توفير تمويل مسير للأنشطة التصديرية من خلال إنشاء بنك لتنمية الصادرات تدعمه الدولة كليا ، والعمل على تشجيع الاستثمار في القطاعات التصديرية ، والقطاعات المساندة لها ، مع الاهتمام بتشجيع إنشاء شركات التأمين للصادرات .
- الاهتمام بالأسواق الغربية خاصة دول الجوار ، من خلال تكثيف الجهود نحو زيادة اتجاه الصادرات اليمنية إليها .

وفيما يتصل بتطوير التجارة الدولية الزراعية يوص :

- محاولة البعد عن التركز النوعي والجغرافي للصادرات ، وذلك بتوسيع الرقعة الجغرافية للصادرات خلال السنوات القادمة .
- العمل على استقرار سعر الصرف ، وتوسيع القاعدة الإنتاجية ، الأمر الذي يساهم في زيادة وتنوع الصادرات اليمنية وعدم تقلبها بين الحين والآخر .
- الاستمرار في بذل الجهود لتطوير قاعدة البيانات والمعلومات الإحصائية ، الدقيقة والحديثة والمستمرة والتفصيلية والشاملة عن التجارة الدولية اليمنية ، وتقديمها لجموع المنتجين والمسوقين والمصدرين .
- إنشاء أجهزة متخصصة لمتابعة ومراقبة تطورات الأسواق العالمية ، ورسم السياسات التجارية في ضوء عمليات المتابعة للإنتاج والأسعار والمخزون من السلع على المستوى المحلي والدولي .

وفيما يتصل بتحرير التجارة العالمية يوصى :

- تعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي العربي في مجال التخفيضات والإعفاءات الجمركية على تجارة السلع وصولا إلى تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية ، وذلك ما يمكن زيادة المزايا التنافسية للسلع العربية على مثيلاتها الأجنبية ، والسعي نحو تطوير التكامل الإنتاجي

والسلعي العربي ، بما يؤدي من النهاية إلى تقليل الاعتماد على الواردات غير العربية بقدر الإمكان .

- ضرورة الدخول في اتفاقيات اقتصادية مع دول الجوار العربي والإفريقي ، حتى يمكن للصادرات اليمنية الاستفادة من الميزة المكنية ، مع ضرورة الاهتمام بالأسواق التصديرية التي لا تهتم حاليا بالمواصفات القياسية قدر اهتمامها بانخفاض السعر ، مثل بعض الدول ألا فريقيه

خاتمه :

خلاصة القول يجب أن تبني سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي بالجمهورية اليمنية في المقام الأول على أساس تحسين أوضاع الاقتصاد العيني (البنية الإنتاجية ، قوه العمل المدربة والماهرة ، التحديث والابتكار والتكنولوجيا) ، رفع الإنتاجية ، تشجيع الاستثمار ، رفع الطاقة التصديرية وتحسين كفاءتها، توسيع الرقعة الجغرافية للصادرات رفع معدلات التوظيف ، وتحسين رصيد هيكل راس المال البشرى. وكل ذلك حتى لا يشهد الاقتصاد اليمني العديد من الانتكاسات والتعرض للأزمات ، في الوقت الذي لم يجد أي مقتصد يمد يد العون له ، في ظل اتجاه معظم مقتصدات الدول نحو العولمة .وبصفة عامه يمكن القول انه لوضع سياسات اقتصادية تستهدف تحسين أوضاع التجارة الدولية اليمنية خاصة فيما يتعلق بتجارة الصادرات ، لابد أن تلم تلك السياسات إلماما شاملا بالمتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة والمستجدات على الساحة العالمية ، هذا بالإضافة آلي إلمام تلك السياسات بكافة المشاكل المختلفة ، والمرتبطة ارتباطا وثيقا بكل سلعة تصديرية ، بدءا بالإنتاج في كافة مراحله المختلفة ، مع دراسة تغيرات ومشاكل التسويق والاستهلاك المحليين ، وانتهاء بالتصدير ومتطلباته المختلفة.

المراجع :

١- احمد البشاري (دكتور) – الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية (أوراق يمانية)- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية (سلسلة أوراق شهرية)- العدد (٥) – أبريل ١٩٩٩.

٢- الجمهورية اليمنية – وزارة التخطيط والتنمية – الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب الإحصاء السنوي – أعداد متفرقة (١٩٨١-١٩٩٨)- صنعاء.

٣- الجمهورية اليمنية – وزارة التخطيط والتنمية – الجهاز المركزي للإحصاء – اليمن في أرقام (١٩٩٨) – يوليو ١٩٩٩.

٤- الجمهورية اليمنية – وزارة الزراعة والري – الإدارة العامة للإحصاء الزراعي- كتاب الإحصاء الزراعي – أعداد متفرقة (١٩٨١-١٩٩٨)- صنعاء.

٥- جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية – أعداد متفرقة (١٩٨٢-١٩٩٨) – الخرطوم.

٦- دومنيك سالفاتور – سلسلة ملخصات شوم نظريات وسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي – دار ماكجروهيل للنشر – ١٩٨٢.

٧- شبير عبدالله عبدالله الحرازي – دراسة لبعض جوانب التجارة الدولية الزراعية اليمنية في ضوء متغيرات اقتصادية دولية معاصرة – رسالة دكتوراه – قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس – القاهرة – ١٩٩٨.

٨- صندوق النقد العربي – الدائرة الاقتصادية والفنية – الحسابات القومية للدول العربية – إعداد متفرقة (١١-١٥) (١٩٩١-١٩٩٥) – أبو ظبي.

٩- مجدي الشوربجي – الاقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق) – الدار المصرية اللبنانية – الطبعة الأولى – القاهرة – ١٩٩٤.

10- F.A.O – Trade Year book – statistics series- Different Volume (1982-1996) – Roma.

11- I.M.F – Direction of Trade – statistics series – Different Volume (1988-1996) – Washington.

جداول الملاحق :

جدول رقم (١): نتائج التقدير الإحصائي للإتجاهات العامة الزمنية لأهم العوامل الاقتصادية الرئيسية المؤثرة على أهم سلع التجارة الدولية خلال الفترة ١٩٨٠ -١٩٩٨.

جدول رقم (٢): معادلات الاتجاه الزمني العام للمتغيرات الرئيسية للقمح والأسماك في الجمهورية اليمنية خلال فترة ماقبل الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي.

جدول رقم(٣): نتائج التقدير الاقتصادي للعوامل الاقتصادية الرئيسية على أهم سلع التجارة الدولية اليمنية خلال فترة ما قبل الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي.

جدول رقم (١): نتائج التقدير الإحصائي للاتجاهات العامة الزمنية لأهم العوامل الاقتصادية الرئيسية المؤثرة على أهم سلع التجارة الدولية اليمنية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٨)

م	البيـــــــان	متوسط الفترة	قيمة الثابت (a)	قيمة معامل الانحدار (b)	قيمة (t) المعامل الانحدار	معدل النمو السنوي	R	R^2	F
١	كمية الصادرات من الأسماك (بالألف طن)	٧,٢٤	-١,٧	٥,٩	٣٠٢	١٣,٤	٦١	٣٧	١٠
	(*)	٣,٨	٣,٣	٠,١	٠,٦	٢,٢	١٧	٠٣	١
٢	كمية الواردات من القمح والدقيق (بالألف الأطنان)	١١٦٨	٥١٢	٦٥,٦	٥,٣	٥,٦	٨٨	٧٨	٦٠
	(*)	١٠٩٣	٥٠٧	٧٧,٨	٧,٤	٦,٩	٩٠	٨١	٥٤
٣	المتوسط السنوي لسعر الصرف (ريال/ دولار)	٣٨	-٣٤	٧,٢	٦,٦	١٨,٩	٨٥	٧٢	٤٤
	(*)	٢٢	١٦	٥,٠	-٤,٧	٢١,٤	٧٩	٦٣	٢٢
٤	عدد السكان (بالألف نسمة)	١١٩٠٠	٥٨٠٠	٦١٠	١٢,٧	٥,١	٩٥	٩٠	١٦٢
	(*)	١١٠١٧	٦٢٤٦	٥٩٤	١٣,٦	٥,٤	٩٦	٩٣	١٨٥
٥	كمية الإنتاج المحلي من الأسماك (بالألف طن)	٩٧	٩٤	٠,٢٥	٠,٤	٠,٣	٩٨	٩٦	٢
	(*)	٩٤	١٠٤	-١,٣	-١,٩	-١,٤	٧٤	٢٢	٤
٦	كمية الإنتاج المحلي من القمح (بالألف طن)	١١٩	٥٤	٦,٤	٥,٩	٥,٤	٨٢	٦٧	٣٥
	(*)	١١٣	٤٥	٨,٩	٦,٢	٧,٧	٨٧	٧٥	٣٨
٧	المتوسط السنوي لسعر التجزئة للأسماك (دولار/ طن)	٣٧٥٦	٦٦٣٧	-٢٨٨	-٩,٨	-٧,٧	٥٨	٩٢	٩٥
	(*)	٤٣٠٣	٦٦٥٣	-٢٦٥	-٩,٦	-٦,٢	٩٤	٨٨	٩١
٨	المتوسط السنوي لسعر التجزئة للقمح المحلي (دولار/ طن)	٤٥٣	٦١٧	-١٦,٤	-٣,٦	-٣,٦	٦٦	٤٤	١٣
	(*)	٤٩٥	٦٥١	-١٩,٥	-٢,٧	-٣,٩	٦٠	٣٦	٧
٩	المتوسط السنوي لسعر التصدير للأسماك (دولار/ طن)	٢٣٩٨	٣٤٠٧	-١٠١	-٢,٤	-٤,٢	٥١	٢٦	٦
	(*)	٢٦٦٩	٣٠٢١	-٤٦,٨	-٠,٨	-١,٨	٢٠	٠٤	١
١٠	المتوسط السنوي لسعر الاستيراد للقمح(دولار/ طن)	١٦٦	٢٣١	-٦,٢	-٤,٥	-٣,٩	٧٤	٥٥	٢١
	(*)	١٧٠	٢٠٣	-٤,١	-١,٨	-٢,٤	٤٥	٢٠	٣
١١	المتوسط السنوي لمعدل سقوط الإمطار (ملم٣)	٤٤٨	٥٤١	-٩	-١,٣	-٢,٠	٣٢	١٠	٢
	(*)	٤٤٢	٥٦١	-١٥	-١,٩	-٣,٤	٤٦	٢١	٤

(*) نتائج التقدير الإحصائي للاتجاهات العامة الزمنية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥.

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) ، (٤) بالدراسة.

جدول رقم (٢): معادلات الاتجاه الزمنى العام للمتغيرات الرئيسية للقمح والأسماك بالجمهورية اليمنية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥

رقم المعادلة	البيـــان	متوسط الفترة	قيمة الثابت α	معامل الانحدار b	قيمة T لمعامل الانحدار	معدل النمو السنوى	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة المحسوبة F
أولا:	القمـــــــــح								
١	المساحة المزروعة (بالألف هكتار)	٨١,٥	٥٨	٣,١	٨,٦	٣,٨	٠,٩٢	٠,٨٥	٧٤
٢	الانتاجية (كجم/هكتار)	١٣٣٨	٨٨٢	٥٩,١	٣,٩	٤,٤	٠,٧٤	٠,٥٤	١٥
٣	كمية الانتاج (ألف طن)	١١٣	٤٥	٨,٩	٦,٢	٧,٧	٠,٨٧	٠,٧٥	٣٨
٦	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	١٢٠٦	٥٥٣	٨٦,٧	٨,٠	٧,٢	٠,٩١	٠,٨٣	٦٤
٤	كمية الواردات (ألف طن)	١٠٩٣	٥٠٧	٧٧,٨	٧,٤	٦,٩	٠,٩٠	٠,٨١	٥٤
٥	قيمة الواردات (مليون دولار)	١٨٢	١٠٥	١٠,٢	٤,٢	٥,٥	٠,٧٦	٠,٥٨	١٨
٧	نصيب الفرد (كجم/سنة)	١١٠	٩٥	٢,١	٢,١	١,٩	٠,٥٠	٠,٢٥	٤,٤
ثانيا:	الأسمـــــــاك								
٨	كمية الانتاج (بالألف طن)	٩٣,٦	١٠٤	-١,٣	-١,٩	-١,٤	٠,٧٤	٠,٢٢	٤,٠
٩	كمية الصادرات (بالألف طن)	٣,٨	٣,٣	٠,١	٠,٦	٢,٢	٠,١٧	٠,٠٣	٠,٤
١٠	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	٨٩,٧	١٠٠	-١,٣	-٢,٢	-١,٥	٠,٥٢	٠,٢٧	٤,٧
١١	قيمة الصادرات (مليون دولار)	١٠,١	١٠	-٠,٦	-٠,٢	-٦,٣	٠,١٠	٠,٠١	٠,١
١٢	سعر التصدير (دولار/طن)	٢٦٦٩	٣٠٢١	-٤٦,٨	-٠,٨	-١,٨	٠,٢٠	٠,٠٤	٠,٦
١٣	السعر المحلى (دولار/طن)	٤٣٠٣	٦٦٥٣	-٢٩٥	-٩,٦	٦,٩	٠,٩٤	٠,٨٨	٩١,٤
١٤	نصيب الفرد (كجم/ سنة)	٩	١٣	-٠,٦	-٦,٩	-٦,٧	٠,٨٨	٠,٧٨	٤٧,١
١٥	عدد السكان (بالألف نسمة)	١١٠١٧	٦٢٤٦	٥٦,٤	١٣,٦	٥,٤	٠,٩٦	٠,٩٣	١٨٥,٣

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (١)، (٢) بالدراسة.

جدول رقم (٣): نتائج التقدير الإحصائي للعوامل الاقتصادية الرئيسية المؤثرة على أهم سلع التجارة الدولية اليمنية خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٥.

الرقم	النموذج الإحصائى	A	L	E	R	R^2	F
	أولاً: كمية الصادرات من الأسماك (E_x)						
(١)	$Ex = 30.1 + 3Xi$ (4.4) (0.6)	3.8	2.2	0.2	0.17	0.03	0.4
(٢)	$Ex = -1.3 + 1.3S + 0.07Q - 0.005\ M$ (0.5-) (0.1) (2.8) (0.7-)				0.66	0.40	2.8
	ثانياً: كمية الواردات من الحبوب (Im)						
(٣)	$Im = 627 + 87.8\ Xi$ (6.6) (5.2)	1329	6.6	0.5	0.88	0.77	44
(٤)	$Im = 48.6 - 0.03U + 0.5A - 0.2N - 2.3V + 60.2G$ (5.2) (0.1-) (2.8) (1.1-) (11.9-) (12)				0.96	0.93	138

X_i= تشير إلى متغير الزمن خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٥)	M=المتوسط النوى للسعر المحلى دولار/طن
E= تشير إلى مرونة كمية الصادرات والواردات من الأسماك والقمح	U=متوسط سعر الاستيراد دولار/طن
L=معدل النمو السنوي	A= عدد السكان بالألف نسمة
A= متوسط الفترة (١٩٨١-١٩٩٥)	N=المجموع السنوي لمعدل سقوط الأمطارمم٣
S= المتوسط السنوي لسعر الصرف دولار/ريال.	V=كمية الإنتاج المحلى من الحبوب بالألف طن
Q= كمية الإنتاج المحلى من الأسماك بالألف طن.	G= نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب

المصدر : جمعت وحسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (١)، (٢)